أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٩٥,٤٣٥,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٩٥,٤٣٥,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢٥

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

البنك المركزي: التضخم في العراق خارجي ومحلي وسياستنا قادرة على خفضه

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

اسواق عراقية.... أ.ف.ب (ارشيف)

أكد البنك المركزي العراقي ،الثلاثاء، أن التضخم في العراق ذو اتجاهين خارجي بسبب ارتفاع الأسعار في العالم ومحلي بسبب مشاكل قطاع السكن والخدمات الملحقة به، فيما أكد أن سياسة البنك النقدية قادرة على كبح جماح هذا التضخم .

وقال نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح في حديث لـ "السومرية نيوز " إن "هناك اتجاهين للتضخم في العراق هما الخارجي والمحلي"، مشيرا إلى أن "ارتفاع الأسعار في العالم وخاصة في منطقة الدولار قد انعكس على الاستيرادات العراقية من البضائع والسلع، ما تسبب بارتفاع الأسعار داخل العراق وأدى إلى التضخم".

وأوضح صالح أن "ارتفاع اسعار البضائع والسلع المستوردة وصلت إلى أكثر من ٤٠٪ في شهر تموز من العام الحالي مقارنة بشهر تموز من العام الماضي ٢٠١٠"، لافتا إلى أن "مصدر التضخم المحلي يكمن في قطاع السكن والخدمات الملحقة به التي تشمل ارتفاع الإيجارات المستمر الذي انعكس تأثيرها بشكل ملحوظ على التضخم في العراق".

وأكد صالح أن "البنك يمتلك معالجات في احتواء التضخم من خلال النظر إلى ثلاثة عوامل تشمل حجم الإحتياطيات للبنك المركزي العراقي الساندة للدينار واتجاهات التضخم ووضع ميزان مدفوعات العراق من خلال نسبة الصادرات مقارنة بالاستيرادات من السلع والخدمات"، مبينا أن "البنك المركزي يمتلك القدرة على كبح التضخم في بلد لديه فائض تجاري يقدر ما بين ثلاثة إلى خمسة بالمائة ويمتلك احتياطيات كبيرة".

وأشار صالح إلى أن "كبح التضخم يأتي من خلال استخدام أدوات البنك النقدية بشكل صحيح لدعم وإسناد العملة العراقية من خلال السيطرة على مناسيب السيولة النقدية وتعزيز القوة الشرائية للدينار العراقي عن طريق استخدام إشارات الصرف وسعر الفائدة ".

وكان البنك المركزي العراقي قد خفض خلال شهر شباط من العام الماضي ٢٠١٠ أسعار الفائدة نقطة واحدة إلى ٦٪ لتوازي نسبة التضخم السنوية الموجودة في العراق للعام الماضي والبالغة ٦٪ ، بعد ان خفضها في شهر حزيران من عام ٢٠٠٩ من ٩ إلى ٧٪ لتتناسب مع تراجع نسبة معدل التضخم التي وصلت إلى ٧٪ .

وأعلنت وزارة التخطيط عن ارتفاع مؤشر التضخم خلال شهر آب الماضي، بنسبة ١,٥ بالمئة مقارنة مع شهر تموز الماضي" مشيرة إلى أن "المؤشر السنوي ارتفع هو الآخر بنسبة كبيرة نسبياً بلغت ٥,٢ بالمئة مقارنة مع الشهر ذاته من العام الماضي ٢٠١٠، فيما أعلن البنك المركزي ارتفاع التضخم الاساس لشهر أب ليصل الى٧,٦١ بالمئة فيما وصل معدل التضخم الى ٥,٢٤ بالمئة.

يذكر أن البنك المركزي العراقي، ومقره الرئيسي في بغداد ولديه أربعة فروع في البصرة والسليمانية وأربيل والموصل، أسس كبنك عراقي مستقل بموجب قانون البنك المركزي العراقي الصادر في ٦ آذار ٢٠٠٤، ويكون مسؤولاً عن الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطات الأجنبية وإصدار وإدارة العملة، إضافة إلى تنظيم القطاع المصرفي

جهات حكوميّة تتخوّف من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

□ بغداد / اكانيوز

أبدت وزارة التجارة العراقية تخوفها من التسرع في حصول العراق على العضوية الدائمة لمنظمة التجارة العالمية، وقالت إن من شأن ذلك خلق إرباك في الاقتصاد في ظل غياب التشريعات والضوابط الاقتصادية المؤهلة. وقال رئيس لجنة التشريعات في لجنة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية علي عبد إن "تسريع الإجراءات في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والحصول على عضوية دائمة من دون إجراء تغييرات واسعة في التعاملات التجارية سيسبب مشاكل اقتصادية كبيرة للعراق". وأضاف لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) امس الثلاثاء، أن "هناك حاجة إلى سن تشريعات اقتصادية تدعم تحول العراق من الاقتصاد المغلق إلى الحر وتفعيل دور العراق في السوق العالمي". ويسعى العراق للحصول على عضوية دائمة في منظمة التجارة العالمية بدلاً من عضو مراقب كما هو الحال في الوقت الحالي. ولفت عبد الرزاق إلى أن "نيل العراق للعضوية الكاملة في المنظمة مرهون بمدى سن تشريعات على منظومته الاقتصادية ومدى مرونة الاقتصاد العراقي".

وكان فريق العمل العراقي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قد تأسس في ١٣ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٤، وقدم مذكرة الحصول على عضوية المنظمة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تم اعتماد العراق مراقبا في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وبدأت اجتماعات الجولة الأولى لفريق العمل عام ٢٠٠٧، تلتها اجتماعات الجولة الثانية عام ٢٠٠٨، ثم الجولة الثالثة نهاية ٢٠٠٩.

وأشار إلى أن "انضمام العراق بصورة سلسلة لا يمكن إلا بعد ان يقدم العراق لائحة تعديلات على مستوى التشريعات والتطبيقات الاقتصادية خاصة في ما يتعلق بتطوير التعاملات المصرفية".

وأضاف أن "الانضمام سيسهم في تقليص مشكلة البطالة وتوسيع أنشطة الصناعة الوطنية بشقيها الخاص والحكومي واستخدام امثل للموارد ويوفر خيارات متعددة للمستهلك العراقي".

وتأسست منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ وتضم ١٤٧ دولة عالمية بصفة أعضاء دائمين. وتهدف المنظمة إلى إنشاء عالم اقتصادي يحفظ حقوق المستهلك والمنتج عبر منظومة قوانين دولية من خلال توظيف كامل لموارد الدولة ومنع تداول البضائع ذات المناشئ غير العالمية.

رئيس اتّحاد رجال الأعمال يستبعد حدوث فساد عند تفعيل القطاع الخاص

□ بغداد / المدى

أستبعد رئيس اتحاد رجال أعمال العراق حميد العقابي، حدوث فساد مالي وإداري في مفاصله عند تفعيل دور القطاع الخاص.

وكان بعض الخبراء في الأوساط المالية، أكدوا أنه عندما يتم تفعيل القطاع الخاص سيحدث فيه فساد أكثر مما يحدث الآن في القطاع الحكومي العام .

وقال العقابي في تصريح صحفي أمس الثلاثاء: عندما يتم تفعيل القطاع الاقتصادي الخاص سيجف الفساد المالي والإداري في الجانب الاقتصادي للدولة كون القطاع الخاص تقوده شركات رصينة وذات سمعة عالمية، فحفاظاً على سمعتها بين الشركات تقوم بتوفير كل ما لديها من إمكانات للنهوض بالاقتصاد العراقي. وبيّن ان سبب وجود الفساد الإداري والمالي المستشري في جميع دوائر الدولة وفي القطاع العام يعود إلى أن الأشخاص الذين يقودون العملية الاقتصادية في البلد هم غير مؤهلين وليسوا بمستوى المسؤولية المعطاة لهم.

وأضاف العقابي: أن الدولة مبنية على فساد إداري ومالي بسبب تسترها على المفسدين وهذا الفساد سيؤثر سلبا على الاقتصاد العراقي.

ودعا العقابي إلى ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص وإعطائه الأولوية من خلال الدعم المالي كما يعمل به دول العالم، مشيراً إلى أن الدولة قائمة على المحاصصة الطائفية وهذا ما سبب بلاءً على الاقتصاد العراقي .

ارتفاع مبيعات المركزي الى ١٧ مليون دولار

□ بغداد/ المدى

سجلت مبيعات البنك المركزي العراقي، أمس الثلاثاء، ارتفاعا كبيرا بنحو ١٧ مليون دولار، لتصل إلى أكثر من ١٩٧ مليون دولار، مقارنة بأمس الأول الاثنين الذي سجلت فيه نحو ١٨٠ مليون دولار.

وشهدت جلسة، الأمس ، ارتفاعا كبيرا في مبيعات البنك لتصل إلى ١٩٧ مليون و ٥٩٠ ألف دولار، تمت تغطيتها من قبل البنك بسعر صرف أساس بلغ ١١٧٠ دينارا، مقابل الدولار الواحد، مقارنة بيوم، أمس الاول الاثنين، إذ بلغت مبيعات البنك ١٨٠ مليونا و١٨٣ ألف دولار.

وتوزع الطلب بواقع تسعة ملايين و ٧٥٠ ألف دولار نقدا، فيما توزعت البقية البالغة ١٨٧ مليون و ٨٤٠ ألف دولار على شكل حوالات خارجية، تمت تغطيتها من قبل البنك بالكامل، وبسعر صرف بلغ ١١٨٣ دينارا، للدولار الواحد، ضمنها عمولة البنك البالغة ١٣ دينارا للدولار الواحد، فيما لم تتقدم المصارف المشاركة في المزاد والبالغة ٢٥ مصرفاً بأي عروض لبيع الدولار.

الدايني: صندوق الإسكان سيحدّ من ارتفاع الإيجارات

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

عدّت عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية ناهدة الدايني، مشروع صندوق الإسكان والإعمار بأنه سيخفف من أزمة السكن ويقلل من التضخم ويحد من ارتفاع الإيجارات.

وأوضحت الدايني في تصريح للوكالة الإخبارية " بعد تعديل موازنة صندوق الإسكان من (٣٠٠) مليار دينار، الى (ترليون)، سيكون هناك انعكاس ايجابي على الاقتصاد العراقي فهو سيعمل على تقليل التضخم ويحد من ارتفاع الإيجارات الذي يعانيه المواطن، كونه سيوفر قروضا ميسرة تسدد على مدار خمس وعشرين سنة بدون فوائد".

وأشارت الدايني إلى أن هذا المشروع سيعكس فائدته على المواطن بالدرجة الأولى لكون اغلب العراقيين يعانون ازمة السكن، فنلاحظ في الآونة الأخيرة وصلت الإيجارات الى اكثر من عشرة آلاف دولار للسنة الواحدة وإن اغلب العوائل لا تستطيع تسديد هذا المبلغ، لذلك مشروع صندوق الإسكان سيعمل على توفير أقساط يستطيع المواطن تسديها بدون عبء أو ضغط".

من جانب آخر، أكد الخبير الاقتصادي حسين نجم، ان قانون صندوق الإسكان سيعمل على تفعيل المشاريع السكنية لكونها الأولى في جذب أكبر عدد من الأيدي العاملة، مما سيخفف نسبة كبيرة من البطالة، فضلا عن تحريك السوق المحلي من خلال تفعيل الدورة الاقتصادية المتكاملة .

وقال نجم:"إن البطالة تشكل نسبة (٣٧٪) كما أعلنتها الإحصائيات الدولية ونسبة (١٥٪) حسب ما أعلنتها وزارة التخطيط ولتخفيف هذه النسبة لابدّ من تفعيل المشاريع الاستثمارية التابعة لوزارة الأعمار والإسكان لكونها الأولى في امتصاص أكبر عدد من الأيدي العاملة، وتعمل أيضاً على تحريك العملة النقدية وتحريك السوق المحلي فتصبح هناك دورة اقتصادية متكاملة".

وأضاف إن الموازنات الاستثمارية التي كانت تضعها الدولة لم تشجع على إيجاد فرص عمل أضافية

ناهدة الدايني

منافسة سواء في القطاع الخاص أو العام، وإن زيادة الضغط على القطاع الحكومي في تشغيل الأيدي العاملة سيعمل على خلخلة الهيكل الوظيفي في هذه الدوائر، لذلك من الضروري أن تضع الدولة برنامجاً يعزز قدرة القطاع الخاص من خلال منحه مشاريع تستوعب أيدي عاطلة تصل إلى (٤٠٪) وخصوصاً أصحاب الشهادات العليا، وإن تفعيل المشاريع السكنية سيعزز القدرة المالية في العراق مما سيجعله يبتعد قليلاً في اعتماده على النفط متوجهاً لباقي القطاعات".

ورأى الخبير الاقتصادي ماجد الصوري في تصريح سابق (للإخبارية): أن العراق بحاجة إلى (٣) ملايين وحدة سكنية، وأن مبلغ (٨٠٠) مليار و(٤١) مليون دينار عراقي غير كافية لبناء مجمعات سكنية، لذلك كان من المفترض أن تقوم الحكومة بمشاركة القطاع الخاص لوضع حلول جذرية للمشاكل الاقتصادية وأن تأخذ على عاتقها توفير مجمعات سكنية للطبقة الفقيرة من خلال تخصيص الأراضي والقروض لكونها الطبقة الأكثر حاجة لهذه المجمعات

ويذكر إن لجنة الإعمار والخدمات أشارت إلى إن مجلس النواب اقرّ قانون صندوق الإسكان المتضمن زيادة رأسماله من (٣٠٠) مليار دينار الى (ترليون) دينار.

وقالت عضو لجنة الخدمات البرلمانية والنائب عن التحالف الكردستاني فيان دخيل: إن أهمية القانون تكمن في تمكين المواطن العراقي من الاقتراض بدون فائدة لبناء دار سكنية له ولعائلته، إضافة إلى إقراض الشركات المتخصصة لبناء المجمعات السكنية لسد النقص في الوحدات السكنية في عموم البلاد.

ملف.. نازل

□بغداد/ المدى الاقتصادي

استقرت اسعار الاجهزة الكهربائية والالبسة الجاهزة المستوردة في الاسواق المحلية مطلع الاسبوع الحالي، حيث لم تشهد ارتفاعاً أو انخفاضاً.

وعزا خبراء هذا الاستقرار الى انسيابية دخول البضائع وتدفقها الى الأسواق الكبرى والمراكز التجارية في العاصمة بغداد من المنافذ الحدودية.

وقال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون لـ (المدى الاقتصادي) ان حالة الاستقرار التي شهدتها الاسواق المحلية خلال اليومين الماضيين مردها الانسيابية في تدفق البضائع عبر الحدود ووصولها الى مراكز الاستهلاك الكبرى في العاصمة بغداد، فضلاً عن حاجة المستهلك التي لم تشهد ارتفاعا او انخفاضاً معيناً .

واضاف انطون: ان المشهد السعري في العراق تنتابه كثير من الاختلالات بسبب السياسات الاقتصادية المتخبطة وغير الواضحة المعالم والتي عادة ما تلقي بظلالها على حركة التبادل التجاري وما يرتبط بمنظومة الأسعار.

وبينت تقارير اعلامية مطلعة خاصة بـ(المدى الاقتصادي) ان حركة بيع الملابس شهدت ارتفاعا ملحوظاً وتحديدا فيما يخص أسعار الفئات الشبابية وملابس الاطفال بسبب بدء العد التنازلي للعام الدراسي الجديد، حيث ان سعر بدلة طفل حديث الولادة من (٩) الى (١٥) ألف دينار بانواع مختلفة كما ان الفئات العمرية من ١٠ الى ١٦سنة تراوحت أسعار مايرتدونه من ألبسة،القطعة الواحدة (تشيرت) قميص بنطلون من (١٦٠٠٠) الى (١٦٨٠٠) ألف دينار، اما سعر (البنطلون والقميص الرجالي) تراوح بين ١٨٥٠٠ الى ٢٤٠٠٠ ألف دينار. وبينت التقارير ذاتها انه في تعاملات السوق التجزئة والجملة ايضا سعر الدرزن الواحد للقميص التركي للفئات الشبابية (١١٦) الف دينار ليصل سعر القطعة الواحدة منه في الجملة بـ (١٨) الف دينار لتصل بعدها إلى المستهلك بسعر (٢٢) الف دينار، مشيرة الى ان اسعار الملابس النسائية شهدت تراجعا بسيطا في مستوى ارتفاعها وبجميع أنواعها للمستورد منها والمحلية ليتراوح هذا الارتفاع بين ٢٣ ألفا إلى ٣٤ ألفا للقطعة الواحدة. واوضحت التقارير وجود مؤشرات تبين إن النساء تستخدم الملابس المستوردة أكثر من الرجال وهذا يؤدي إلى ضغط اكبر على حجم الطلب وبالتالي يعتمد على قوة العرض من المستورد في تغطية السوق، مبينة ان سعر البنطلون النسائي جينز الصيني piece في محافظة صلاح الدين بلغ ١٥٠٠٠ الف دينار و ١٩٠٠٠ في محافظة بابل و ١٥٠٠٠ في واسط و ١٤٠٠في محافظة النجف و ١٧٥٠٠في محافظة القادسية و ١٤٥٠٠ في محافظة المثنى و ١٤٣٠٠٠ في محافظة ذي قار، مشيرة الى ان اسعار القميص النسائي ذا الكم الطويلة الصيني المنشأ بلغت ١٨٠٠٠ ألف دينار في محافظة صلاح الدين و ١٣٢٠٠ في بابل و ١١٠٠٠ في واسط و ٨٤٠٠ في النجف و ١٧٥٠٠في الديوانية و ٨٥٠٠ المثنى و ٩٣٠٠٠ في ذي قار في حين تراوحت اسعار البدلة الرجالي من اعلى سعر بدلة مستورد ومحلي من ٥٥الف دينار الى ١٦٠ الف دينار وهي اغلب انواعها رجالي قطعتان محلي معمل النجف بدلة رجالي قطعتان تركي وكذلك بدلة رجالي قطعتان صيفي صيني وبدلة رجالي قطعتان نوع آسيا سوري.